

بلاغ

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعاً يوم الاثنين 2 مارس 2020 أعقبه اجتماع بين هذا الأخير والسيد الوزير المنتدب المكلف بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والطاقتم الوزاري المرافق له، وفق الاتفاق حول دورية الاجتماعات بين الوزارة الوصية والمكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، بهدف الوقوف على التقدم الحاصل في أعمال اللجنة الخاصة بالنظام الأساسي لهيئة الأساتذة الباحثين وأجراء ما تم الاتفاق حوله من قبل بين الطرفين.

وقد أكد المكتب الوطني على دقة المرحلة التي تمر منها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والمطبوعة بالوثيرة فائقة السرعة التي تعمل بها الوزارة في ما يخص إعداد النموذج البيداغوجي الجديد في مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح. ذلك التسرع الذي لن يكون إلا على حساب العمل الجاد والفعال للأساتذة في شعهم وانخراطهم الإرادي في عملية الإصلاح، وبالتالي على حساب جودة المنتج.

فيما يخص التقدم الحاصل في عمل اللجنة المشتركة المتعلقة بالنظام الأساسي للأساتذة الباحثين يسجل المكتب الوطني إيجاباً موافقة الوزارة على المبادئ المؤسسة للنظام المرتقب المقترحة من طرف النقابة الوطنية للتعليم العالي والتي يمكن إنجازها في نظام أساسي:

- في إطار الوظيفة العمومية؛
- مشتمل على إطارين وبمدخلين (الضامنين للجاذبية والتحفيز والانفتاح)؛
- يثمن المكتسب من النظام الحالي؛
- يعتبر الأقدمية العامة عند الإفراغ؛
- يرد الاعتبار للمكانة المتميزة لأهل العلم والمعرفة.

وقد اتفق الجانبان على رفع وثيرة عمل اللجنة إلى اجتماعين كل أسبوع ابتداء من الأسبوع الجاري، وعرض المشروع النهائي في الاجتماع المقبل بين الوزارة والمكتب الوطني ليوم 24 مارس 2020.

من جهة أخرى، عبر أعضاء المكتب الوطني عن استيائهم من التأخير الحاصل في صدور المرسوم المتعلق بنقط الاتفاق حول الوضعية الإدارية الاستثنائية في إطار "أستاذ التعليم العالي"، و برفع الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية.

بخصوص المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز التوجيه والتخطيط التربوي ومركز تكوين مفتشي التعليم يؤكد المكتب الوطني على:

- التشبث بشكل حاسم بضرورة تمكين هذه المراكز من الصفة المؤسساتية التي تؤهلها للقيام بجميع مهام التكوين والتأطير والبحث، بشكل كامل غير منقوص انسجاماً مع كل مواد القانون 01.00 دون استثناء؛
- رفضه المطلق لكل التوجهات التي تنحو في اتجاه مصادرة اختصاصات المراكز البيداغوجية والإدارية والمالية؛

■ رفع الاستثناء عن كل الدكاترة العاملين بالمراكز وذلك بتمكينهم من إطار "أساتذة التعليم العالي مساعد" بالصيغة التي تجبر الضرر الذي لحقهم لسنين طويلة.

وعليه، ووعياً منه بخطورة ودقة المرحلة الحرجة التي تمر منها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي؛ وحرصاً منه على الوفاء لدور المدافع عن طابع المرفق العام للمنظومة باعتباره حقاً من حقوق المواطنة والذي ما انفكت تلعبه النقابة الوطنية للتعليم العالي منذ نشأتها قبل ستة عقود؛ وإيماناً منه بضرورة الإصلاح الشمولي التي يستدعيها حال التعليم العالي ببلادنا، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي:

■ يحذر من الآثار السلبية التي يحدثها التماطل في التعاطي الإيجابي مع الانتظارات المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين في مقابل التسرع الملحوظ في إخراج النظام البيداغوجي، ذلك التسرع الذي يسيء لفكرة الإصلاح أصلاً؛

■ يجدد مطالبته للوزارة الوصية بالوفاء لما سبق أن تعهدت به مع النقابة الوطنية للتعليم العالي في البيان المشترك ليوم 14 نونبر 2019 فيما يخص إعطاء **الوقت الكافي** لتحقيق مشاركة فعلية للأساتذة الباحثين انطلاقاً من شعبيهم والأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتهم واقتراحاتهم؛ كما يرفض قطعاً استغلال ظرفية الإصلاح البيداغوجي للإجهاز على المكتسبات وعلى رأسها الدور الأساسي الذي تضطلع به الشعب في مؤسسات التعليم العالي؛

■ يحذر من مغبة الإمعان في سياسة ربح الوقت وفرض الأمر الواقع التي قد تنجذب لها الحكومة وفق مقاربة موازاتية صرفة، في الوقت الذي تتطلب حالة الاستعجال التي يعيشها التعليم العالي إرادة سياسية صادقة للإصلاح، وما يستوجبه من توفير شروط النجاح وعلى رأسها الاستجابة للتطلعات المشروعة للأساتذة الباحثين. تلك المقاربة التي تأتي دائماً بعكس المبتغى، كما أثبتت ذلك التجارب السابقة، مؤكدة قصوراً في النظر وإهداراً للمال والوقت؛

■ يؤكد استعداد الأساتذة الباحثين، مؤطرين بالنقابة الوطنية للتعليم العالي، للوقوف سداً منيعاً في وجه أي محاولة تروم للنيل من طابع المرفق العام للتعليم العالي وتعمد الطريق أمام قطاع الربح؛

■ **يدعو اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي للاجتماع يوم الأحد 29 مارس 2020.**

وفي الختام، يهيب المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالسيدات والسادة الأساتذة المزيد من التعبئة وأخذ الوقت الكافي والضروري الذي يتطلبه الإعداد الجدي لمشروع الإصلاح البيداغوجي، كما يهيب بالمكاتب الجهوية والمكاتب المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي الحرص على التزام المسؤولين في المؤسسات أو الجامعات بالمنهجية التشاركية الفعلية.

المكتب الوطني

